وبالنسبة للقوة متعددة الجنسية في سيناء. يلمح الأوروبيون إلى أن اشتراكهم فيها يهدف الى الضغط على اسرائيل لكي تستكمل الانسحاب: أي تمكين النظام المصري الجديد من الميل عن كامب ديفيد؛ ويربطون بين مساهمتهم العسكرية هذه وبين اعلان البندقية المخالف لفكر كامب ديفيد (**فاينانشيل تايمز**، ٧/١١/١٩٨١؛ تاتشر ٩/١١/١٩٨١؛ **السفير**، ٢٤/١١/١٩٨١). وسوفوا في اقرار هذه المساهمة إلى أن تظهر نتائج مؤتمر القمة في فاس، ثم أشاروا الى أن هذه المساهمة ستكون **رمزية**: فلن ترسل فرنسا وحدات مقاتلة بل إدارية وتموينية وطبية، وقد تقتصر على العتاد دون الرجال؛ كما سيكون اشتراك بريطانيا «متواضعاً» (مائة جندي فقط). (**ليموند** ١٨/١١/١٩٨١؛ **هيرالد تريبيون**، ٢٤/١١/١٩٨١).

هذا في حين أن أميركا تريد أن تكون تلك القوة جزءاً من العمليات غير المرتبطة بالانسحاب الاسرائيلي، والا تقل المساهمة الأوروبية عن ١٢٥٠ جندياً، أي تكوين قوة فاعلة ومؤثرة في النشاط الحربي. علماً أن اسرائيل رفضت الاشتراك الأوروبي في قوة سيناء على هذا الأساس حتى لحظة كتابة هذا التقرير.

وتؤكد شتى التعليقات أن الشد الأوروبي قد زاد من بعد قتل السادات. واذ رأى الغرب عامة في هذا الحادث نذيراً باحتمالات الانفجار الداخلي في الشرق الأوسط تسببه قوى جذرية (دينية اتمامية أو قومية يسارية)، فقد اختلف المشروع السياسي لكل من اميركا واوروبا الغربية. فهو بالنسبة للأولى حربي وهجومي اساساً، إذ ترى ضرورة السير باندفاع اكبر في خطتها العدوانية التي بدأ رسمها منذ اواخر عهد كارتر، والمتضمنة بشكل رئيسي فرض السيطرة العليا الاميركية الاسرائيلية على المنطقة بقوة السلاح، والدفع بالشريك أو الحليف العربي إلى المرتبة الثانية باعتباره غير مضمون، ووضع شعار الوقوف ضد السوفيات كعنوان تزرع تحته قواعد عسكرية لقوة الانتشار السريع حتى تمسك برقاب الدول العربية تماماً.

أما أوروبا «المبادرة»، فقد تمسكت ــ على غير ذلك ــ بموقفها السابق ايضاً، والذي يبدو أكثر اعتدالا و«سياسة» في شكله. وذلك لأنها تريد لنفسها مكاناً فوق نفط الشرق الأوسط، فتعارض انفراد الولايات المتحدة به، دون أن ترغب أو تستطيع الاصطدام بها مباشرة وإلى النهاية. وترى أن الاعتماد على اسرائيل بالشكل الكلي الذي تنفذه أميركا يزيد من احتمالات الانفجار، وبالتالي من خسارة كل شيء، اذ قد يترتب على استمرار تنفيذ الخطة الأميركية احتمال موقف مقاطعة اقتصادية أو غيرها تتخذه بعض البلدان العربية من شريك اسرائيل الأميركي وممن يحذو حذوه، وقد تكون هذه الاحتمالات زادت بعد توقيع الاتفاق الاستراتيجي بين اميركا واسرائيل. وحيث أن تجارب أوروبا الأخيرة لفرض سيطرتها على العالم الثالث كثيراً ما باءت بالفشل، فأوروبا الغربية لا تميل إلى الاقدام على محاولات جديدة في الوضع الراهن إلا بعد التدقيق في حسابها؛ خاصة وأن ثمة في الخطة الأميركية، مخاطر الاصطدام بالاتحاد السوفياتي. وعليه، فهي تفضل أن يتقدمها بلد عربي (السعودية) في المسار المتعرج الحذر واللين الذي اختطته لنفسها. ولأنها لا حليف استراتيجياً واضحاً لها في المنطقة (مثل حال اسرائيل بالنسبة لاميركا)، فهي تنظر بعين الاستحسان إلى فكرة توحيد الصفوف العربية تحت زعامة «معتدلة»: وهذا ما يمكن ان يحققه لها مشروع فهد الذي لا يتضمن الانفراد بحل النزاع الشرق ــ اوسطي، إذ لا يستطيع مشروع فهد أن يكون انفرادياً لأن السعودية ليست من دول المواجهة...: فقد أصرت الرياض على عرض هذا المشروع على القمة العربية في فاس رغم وضوح المعارضة المسبقة له. وجدير بالملاحظة في هذا الصدد أن المبادرة السعودية قد قامت عندما نضج تراجع نظام السادات في عين واشنطن وانتشر الانطباع بانهياره وتأكد انطلاق ريغان في سياسة رفع السيوف فوق الرؤوس (من حديث فهد إلى وكالة الأنباء السعودية في ٢/١١/١٩٨١: «راعينا صدور اعلان المبادىء السعودية خلال وجود السادات في واشنطن (..) كرد على محاولة الاحياء (لكامب ديفيد) وللتدليل على أن لدى العرب بديلاً ايجابياً معقولاً». وتعليق الفاينانشيل تايمز في ١٠/١١/١٩٨١: «إن هذه المجموعة من الايحاءات والآمال والاحتمالات ليس لها معنى إلا إذا كان المرء